قرار لوزير الثقافة رقم 1598.14 صادر في 26 من رجب 1435 (26 ماي 2014) بتعيين رئيس وأعضاء لجنة دراسة طلبات عروض المشاريع المرشحة للدعم في قطاع الكتاب.

وزير الثقافة ،

بناء على المرسوم رقم 2.12.513 الصادر في 2 رجب 1434 (13 ماي 2013) المتعلق بدعم المشاريع الثقافية والفنية، ولا سيما المادة الرابعة منه ؛

وعلى القرار المشترك لوزير الثقافة ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1274.14 الصادر في 10 جمادى الأولى 1435 (12 مارس 2014) بتحديد كيفية دعم الكتاب، ولا سيما المادة 9 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تشكل لجنة دراسة طلبات عروض المشاريع المرشحة للدعم في قطاع الكتاب برسم موسم 2014 من الأعضاء التاليين :

- السيد عبد الفتاح الحجمري، رئيسا للجنة ؛
- السيد عبد الوهاب الراحي، عضوا ؛
- السيد حسن بحراوي، عضوا ؛
- السيد محمود عبد الغني، عضوا ؛
- السيد عبد السلام خلفي، عضوا ؛
- السيدة حورية الصنهاجي، عضوة ؛
- السيد عبد العاطي لجلو، عضوا ؛
- السيد محمد بهوض، عضوا ؛
- السيد حسن الوزاني، عضوا ؛
- السيد عبد الله بيضاء، عضوا ؛
- السيد عبد الحميد الغرباوي، عضوا ؛
- السيد عثمان المنصوري، عضوا.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في : 26 من رجب 1435 (26 ماي 2014).

الإمضاء : محمد الأمين الصبيحي.

المادة 11

لا يمكن للموزع، عندما يعتبر أو عندما تكون لديه أسباب تجعله يعتقد أن منتوجا ما لا يطابق شروط عرضه في السوق المطبقة عليه، أن يقوم بتوزيع المنتج المذكور إلا بعد العمل على مطابقته.

علاوة على ذلك، يقوم فورا الموزع ، عندما يشكل المنتج خطرا، بإخبار منتجه أو مستورده وكذا مديرية الجودة ومراقبة السوق وعند الاقتضاء، الوزارة المعنية بالمنتج طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل. ويوافقهم بكل المعلومات التي يتوفر عليها والمتعلقة بالمنتج ويخبرهم بالإجراءات المتخذة قصد إزالة الأخطار التي يشكلها المنتج المذكور.

الباب الثالث

تدابير تعقب المنتوجات والخدمات

المادة 12

يعد المنتجون والمستوردون ومقدمو الخدمة والوكلاء والموزعون ويحinson الوثائق التي تمكن من التعرف على :

- 1- كل منتج أو وكيل أو مستورد أو مقدم خدمة أو موزع زودهم بمنتج أو خدمة؛
- 2- كل منتج أو وكيل أو مستورد أو مقدم خدمة أو موزع زودوه بمنتج أو خدمة وكل مستفيد من هذا المنتج أو الخدمة.

وتعد هذه الوثائق، أخذا بعين الاعتبار طبيعة المنتج أو الخدمة المعنية والأخطار المحدقة. ويجب تقديمها عند كل طلب للأعوان المنصوص عليهم في المادة 38 من القانون السالف الذكر رقم 24.09.

الباب الرابع

مقتضيات ختامية

المادة 13

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014).

الإمضاء : مولاي حفيظ العلمي.